

Distr.: General  
6 October 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 71 (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان  
والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

## حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير الأمين العام\*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 228/77، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والسبعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار، بما في ذلك خيارات وتوصيات بشأن تحسين تنفيذه. وبناء على ذلك، يتضمن التقرير معلومات عن الأنماط والاتجاهات فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، والتقدم المحرز في تنفيذ القرار 228/77 والتوصيات الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان.

\* قُدمت هذه الوثيقة للتجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب خارج عن سيطرة المكتب المقدم لها.



## أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 228/77 بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الثامنة والسبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. وهو يغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2022 إلى 31 تموز/يوليه 2023.
- 2 - ويتضمن التقرير معلومات قدمتها حكومة جمهورية إيران الإسلامية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات إعلامية، ومعلومات وردت في تقارير تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويستند التقرير أيضاً إلى ملاحظات من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي أن يقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقرير المؤقت للأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، المقدم إلى الدورة الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/53/23).
- 3 - وظلت الحكومة تتفاعل مع مفوضية حقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويقر الأمين العام بالتعليقات التي قدمتها الحكومة رداً على هذا التقرير. إلا أن التفاعل بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة بالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ظلت محدودة، وظل مستوى تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان منخفضاً.

## ثانياً - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

### ألف - عقوبة الإعدام والحرمان التعسفي من الحياة

- 4 - نفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عمليات إعدام بمعدل مثير للجزع. ووفقاً للمعلومات التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أعدم ما لا يقل عن 419 شخصاً في الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 تموز/يوليه 2023، من بينهم 409 رجال و 10 نساء. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 30 في المائة في عدد عمليات الإعدام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 (323). ومن مجموع عمليات الإعدام، كان أكثر من النصف (239) يتعلق بحسب التقارير بجرائم متصلة بالمخدرات. ويمثل هذا زيادة بنسبة 98 في المائة في عمليات الإعدام المتعلقة بجرائم متصلة بالمخدرات مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 (121). وفي عام 2022، بلغ بحسب التقديرات عدد الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام 1 206 أشخاص. ومن بين هؤلاء، يقدر أن حكم الإعدام نفذ فعلياً على 582 شخصاً وأن ما لا يقل عن 624 شخصاً من المحكوم عليهم بالإعدام في جرائم قصاص قد عفي عنهم من قبل أسر الضحايا، مما أدى إلى عدم تنفيذ حكم الإعدام. وارتفع العدد المقدر لأحكام الإعدام المنفذة في عام 2022 بنسبة 75 في المائة مقارنة بعام 2021، الذي أعدم خلاله بحسب التقارير 333 شخصاً.
- 5 - ولا يزال الأفراد المنتمون إلى أقليات ممثلين تمثيلاً زائداً في عدد عمليات الإعدام، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات. ووفقاً للمعلومات التي وردت إلى مفوضية حقوق الإنسان، فإن 20 في المائة من الأشخاص الذين أعدموا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2023 كانوا من الأقلية الإثنية البلوشية، ولا سيما فيما يتعلق بتهم تتصل بالمخدرات وأخرى تتصل بالأمن<sup>(1)</sup>. وفي عام 2022، كان

(1) مع ذلك، ذكرت الحكومة أن الأفراد المنتمين إلى الأقلية الإثنية البلوشية يمثلون 6 في المائة من مجموع عمليات الإعدام خلال الفترة نفسها.

ثلث الذين أعدموا من الأقلية الإثنية البلوشية. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2023، أعدم ستة من الرعايا الأفغان، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

6 - وفي حين أعدم في عام 2022 ثلاثة أشخاص يزعم أنهم جانحون أطفال، فإنه لم ترد تقارير عن إعدام جانحين أطفال بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 تموز/يوليه 2023. وأجل حكم الإعدام لشخص واحد فقط يزعم أنه من الجانحين الأطفال لمدة ثلاثة أشهر، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق مع أسرة المدعي<sup>(2)</sup>. وكان الفرع 3 من المحكمة الجنائية الأولى في محافظة فارس قد أدانته بتهمة القتل وحكم عليه بالإعدام في 13 كانون الثاني/يناير 2020 بتهمة طعن زميل له في الصف الدراسي خلال شجار في عام 2018، عندما كان عمره 17 عاماً، وهو حكم أيدته المحكمة العليا في حزيران/يونيه 2020.

7 - وأعدم سبعة رجال في سياق الاحتجاجات التي عمّت البلد أو لمشاركتهم فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن بين هؤلاء ماجد كاظمي البالغ من العمر 30 عاماً، وسعيد يعقوبي البالغ من العمر 37 عاماً، وصالح ميرهاشمي البالغ من العمر 36 عاماً، الذين أعدموا في سجن داستغرد في محافظة أصفهان في 19 أيار/مايو 2023. وقد أدين هؤلاء بالمشاركة في قتل اثنين من ضباط الباسيج وضابط شرطة في محافظة أصفهان بالرصاص في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 خلال الاحتجاجات. إلا أن التهم الموجهة إلى المدعى عليهم لم تتهمهم صراحة بجريمة "القتل المتعمد". وفي 8 كانون الثاني/يناير 2022، أدانت محكمة الثورة في أصفهان الرجال بتهمة الحراية<sup>(3)</sup>. وعلى الرغم من أنهم استأنفوا الحكم، فقد أيدت المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة بحقهم في 6 أيار/مايو 2023. وعلاوة على ذلك، وفي سياق المشاركة في الاحتجاجات، أدين كلٌّ من محسن شكري، وماجد رضا رهنورد، ومحمد مهدي كرامي، وسيد محمد حسيني بتهمة الحراية والإفساد في الأرض وأعدموا في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023. وفي القضايا السبع كلها، أشارت المعلومات التي تلقّتها مفوضية حقوق الإنسان باستمرار إلى أن الإجراءات القضائية لم تف بمتطلبات المحاكمة وفق الأصول القانونية والمحاكمة العادلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وكثيراً ما رُفض إتاحة تمثيل قانوني كافٍ وفي حينه، وهناك تقارير تقيد بانتزاع الاعترافات بالإكراه، وهو ما ربما يكون قد تم تحت وطأة التعذيب<sup>(4)</sup>. وتمت أيضاً إذاعة اعترافاتهم على شاشات التلفزيون الحكومي. وتتص المادة 14(3)(ز) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن لكل شخص الحق في ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بالذنب، وتحظر المادة 7 استخدام التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

8 - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك ما لا يقل عن سبعة رجال، بعضهم من الأقليات، يعتبر بحسب الادعاءات أنهم معرضون لخطر الإعدام، في سياق الاحتجاجات التي عمّت البلد. وقد أدينوا بتهمة الحراية والإفساد في الأراض والبغي (القيام بتمرد مسلح ضد الدولة). وذكرت الحكومة أن جميع أحكام الإعدام التي صدرت بحق الأفراد في سياق الاحتجاجات قد خُففت إلى أحكام بالسجن أو ألغتها المحكمة العليا وطلبت إعادة المحاكمة فيها. ولم تقدم معلومات أخرى عن هؤلاء الأفراد.

(2) تقرير مقدّم إلى مفوضية حقوق الإنسان.

(3) المادة 279 من قانون العقوبات لجمهورية إيران الإسلامية.

(4) تقرير مقدّم إلى مفوضية حقوق الإنسان.

9 - وفي 8 أيار/مايو 2023، أُعدم رجلان في سجن أراك في مقاطعة مركزي بعد إدانتهم بتعلق بالتجديف. ففي عام 2021، حكمت محكمة جنائيات أراك على الرجلين بالإعدام بتهمة "سب النبي"<sup>(5)</sup>، في سياق آراء أُفيد بأنهم أعربوا عنها على تطبيق للرسائل مستخدم على نطاق واسع<sup>(6)</sup>، وبتهمة حرق نسخة من القرآن<sup>(7)</sup>. وقد أشار الأمين العام في رسالته بمناسبة اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد إلى أن حرية الدين والمعتقد حق غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان.

## باء - الاحتجاز التعسفي وأوضاع السجون

10 - لا يزال الأمين العام يشعر بالجزع إزاء عمليات الاعتقال والاحتجاز الواسعة النطاق التي تقوم بها قوات الأمن، وتستهدف فيها الذين شاركوا في الاحتجاجات والذين أعربوا عن دعمهم للاحتجاجات. ووفقاً لمعلومات وردت إلى مفوضية حقوق الإنسان، يقدر أن 20 000 شخص اعتقلوا في الفترة بين 17 أيلول/سبتمبر 2022 و 8 شباط/فبراير 2023 لمشاركتهم في الاحتجاجات. ومما يثير القلق بشكل خاص أن معظم الأشخاص الذين اعتقلوا ربما كانوا من الأطفال، بالنظر إلى أن متوسط العمر المبلغ عنه للمعتقلين يقدر بـ 15 عاماً، وفقاً لما ذكره نائب قائد قوات حرس الثورة الإسلامية<sup>(8)</sup>. وكررت الحكومة أن الأطفال الذين اعتقلوا خلال الاحتجاجات إما قد أُفرج عنهم بكفالة أو نقلوا إلى "مراكز رعاية متخصصة". ولا تزال الأقليات تشكل عدداً كبيراً من المحتجزين. وفي الفترة من 16 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 23 أيار/مايو 2023، اعتقلت قوات الأمن بحسب التقارير ما لا يقل عن 2 129 متظاهراً كردياً (1 829 رجلاً و 300 امرأة)<sup>(9)</sup>. وفي الفترة من 30 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2023، اعتقل أيضاً ما لا يقل عن 93 شخصاً من البلوشستانيين، من بينهم 15 طفلاً، في سياق الاحتجاجات. ولم تصح السلطات بعد عن معلومات بشأن ما إذا كان قد تم الإفراج عنهم.

11 - وأفادت تقارير بوقوع حالات من الاستخدام غير المتناسب والمفرط للقوة ضد المحتجين، على النحو المبين بالتفصيل في التقرير المؤقت للأمين العام (A/HRC/53/23)، ومن سوء المعاملة أثناء الاعتقال، فضلاً عن ادعاءات خطيرة بالاعتداء البدني والنفسي والعنف البدني أثناء الاحتجاز، بما في ذلك الضرب، والعنف الجنساني، والعنف الجنسي<sup>(10)</sup>.

12 - وكررت الحكومة أنه صدر عفو عن "ما لا يقل عن" 22 000 شخص أُلقي القبض عليهم أثناء الاحتجاجات<sup>(11)</sup>. ولا يزال من الصعب التأكد من عدد الذين اعتقلوا في سياق الاحتجاجات وعدد الذين أُطلقوا.

(5) المادة 513 من قانون العقوبات لجمهورية إيران الإسلامية.

(6) Human Rights Watch, "Iran: alarming surge in executions", 12 May 2023. متاح في الموقع الشبكي: [www.hrw.org/news/2023/05/12/iran-alarming-surge-executions](http://www.hrw.org/news/2023/05/12/iran-alarming-surge-executions)

(7) معلومات مقدّمة من حكومة جمهورية إيران الإسلامية.

(8) انظر [www.irna.ir/news/84904665/](http://www.irna.ir/news/84904665/) ميانگين-سنی-۱۵-سال-دستگیرشدگان-اغتشاشات-اخیر-به-دلیل-غفلت-از (باللغة الفارسية).

(9) تقرير مقدّم إلى مفوضية حقوق الإنسان.

(10) المرجع نفسه.

(11) انطبق هذا المرسوم على الأفراد الذين تم اعتقالهم أو احتجازهم أو ملاحقتهم قضائياً، بمن فيهم المشاركون في الاحتجاجات التي عمّت البلاد.

سراهم فعلياً. وذكرت الحكومة أيضاً أنه صدر أيضاً عفو عن أكثر من 90 000 شخص كانوا محتجزين لأسباب لا علاقة لها بالاحتجاجات.

13 - إلا أن الأمين العام يشعر بالجزع الشديد لأن عددا من الأفراد الذين صدر عفو بحقهم تلقوا استدعاءات قضائية نتيجة لتهم جديدة أو في بعض الحالات تهم لم يفصح عنها للشخص المعني، أو لأنه أعيد اعتقالهم، بمن فيهم ناشطات وصحفيات وأفراد ينتمون إلى الأقليات. وفي شباط/فبراير 2023، صدر بحسب التقارير عفو عن الصحفية الكردية المستقلة نازيلا معروفان بعد احتجازها منذ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2022 بتهم تتعلق بالأمن القومي، بموجب حكم بالسجن لمدة سنتين، فيما يتعلق بمقابلة أجرتها مع والد جينا مهسا أميني. إلا أنه في 4 تموز/يوليه 2023، قامت قوات الأمن بحسب التقارير بمهاجمة منزلها وتفتيشه ومصادرة متعلقاتها الشخصية دون أمر قضائي<sup>(12)</sup>. وبعد أربعة أيام من ذلك، تمت بحسب الادعاءات استدعاؤها للخضوع لاستجواب في المحكمة في سجن إيفين، واحتُجزت بعد ذلك بتهم لم يفصح لها عنها في ذلك الوقت بحسب الادعاءات، ربما بخصوص صور تظهر فيها بدون حجاب عندما أفرج عنها في بادئ الأمر<sup>(13)</sup>. وذكرت الحكومة أنه وجهت لها اتهامات في مكتب المدعي العام في طهران "بالتحريض على الفساد والترويج للبعاء وتنسيق حملة دعائية ضد الدولة".

14 - وفي 15 آذار/مارس 2023، أُلقي القبض مرة أخرى على سبيده قليان، الناشطة في مجال حقوق العمل، في غضون 24 ساعة من الإفراج عنها من سجن إيفين<sup>(14)</sup>. وفي 6 أيار/مايو 2023، حكم عليها الفرع 26 من محكمة الثورة في طهران بالسجن لمدة سنتين بتهمة "إهانة المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية"، طبقاً للمادة 514 من قانون العقوبات، ومنعها من الانضمام إلى الجماعات السياسية أو الاجتماعية، وقيّد استخدامها للهاتف المحمول، ومنعها من دخول طهران والمحافظات المجاورة لمدة عامين<sup>(15)</sup>. وفي تموز/يوليه 2023، أيدت محكمة الاستئناف بمحكمة الثورة في طهران الحكم. وهذه القضايا تثير شواغل خطيرة بشأن التهريب الذي تمارسه السلطات لتقييد حرية التعبير.

15 - ولا يزال استمرار الحرمان من الرعاية الطبية الكافية أثناء الاحتجاز مصدر قلق بالغ. وتشير التقارير الواردة إلى أن صحة الناشطة الحقوقية الألمانية الإيرانية ناهد تغافي البالغة من العمر 69 عاماً قد تدهورت بشدة في السجن<sup>(16)</sup>. وهي محتجزة في سجن إيفين منذ عام 2020 وتقضي عقوبة بالسجن لمدة سبع سنوات وستة أشهر بعد إدانتها بتهم تتعلق بالأمن القومي. وذكر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التسعفي في رأيه رقم 2022/54 المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 أن السيدة تغافي واجهت "حرماناً

Reporters without Borders, "Rearrests of two pardoned journalists shows that any freedom in Iran is (12) conditional", 12 July 2023. متاح على الرابط: <https://rsf.org/en/rearrests-two-pardoned-journalists-shows-any-freedom-iran-conditional>.

(13) تقرير مقدّم إلى مفوضية حقوق الإنسان.

Radio Free Europe/Radio Liberty, "Iranian activist Gholian rearrested hours after release from Evin (14) prison", 16 March 2023. متاح في الموقع الشبكي: [www.rferl.org/a/iran-activist-gholian-rearrested-hours-after-release-evin/32321387.html](http://www.rferl.org/a/iran-activist-gholian-rearrested-hours-after-release-evin/32321387.html).

Front Line Defenders, "Sepideh Gholian sentenced to an additional fifteen months in prison" (15) الموقع الشبكي: [www.frontlinedefenders.org/en/case/sepideh-gholians-two-year-prison-sentence-confirmed-and-dormant-case-reopened-against-her](http://www.frontlinedefenders.org/en/case/sepideh-gholians-two-year-prison-sentence-confirmed-and-dormant-case-reopened-against-her).

(16) تقرير مقدّم إلى مفوضية حقوق الإنسان.

مزعموا من الرعاية الطبية“ (A/HRC/WGAD/2022/54، الفقرة 91). إلا أن الحكومة ذكرت أن السيدة تغافي ذهبت إلى مستشفى السجن للقيام بزيارات منتظمة ونقلت أيضاً إلى مستشفيات خارجية 52 مرة، بما في ذلك إلى مستشفى الشهداء ومستشفى طالقاني. واعتبر الفريق العامل أيضاً أن حرمان السيدة تغافي من حريتها تعسفي ولاحظ أنها تحتاج إلى علاج طبي لا يتسنى بحسب التقارير تقديمه في سجن إيفين، وأهاب بحكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تضمن الإفراج عنها فوراً دون شروط. وعلاوة على ذلك، وردت تقارير مثيرة للجدل عن حالات وفاة أثناء الاحتجاز، تعزى في كثير من الأحيان إلى التعذيب أو الإهمال أو عدم كفاية الرعاية الطبية من جانب السلطات. وتفيد معلومات وردت إلى مفوضية حقوق الإنسان بأن ناشطا من عرب الأهواز يبلغ من العمر 31 عاماً توفي أثناء الاحتجاز بعد أيام قليلة من إلقاء عناصر الأمن القبض عليه في الأهواز في أيلول/سبتمبر 2022 لمشاركته المزعومة في الاحتجاجات. وتم بحسب التقارير الاتصال بأسرته لاستلام جثمانه بشرط عدم إقامة جنازة أو مراسم حداد له. ويزعم مسؤولو السجن أنه أصيب بنوبة قلبية، إلا أن أسرته أصرت على أنه لم يكن يعاني من أي مرض قلبي<sup>(17)</sup>. والحق في عدم الحرمان التعسفي من الحياة هو حق أساسي ومُعترف به عالمياً مكرس في المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم 36 (2018)، أن ”واجب حماية حياة جميع الأفراد المحتجزين يشمل تزويدهم بالرعاية الطبية اللازمة“ و ”مراقبة صحتهم بانتظام“ (الفقرة 25).

16 - ووفقاً للمعلومات التي تلقتها مفوضية حقوق الإنسان، لا يزال اكتظاظ السجون مصدر قلق مستمر، ولا سيما في أعقاب الاعتقالات الواسعة النطاق في سياق الاحتجاجات. والسجون الواقعة في المناطق التي تضم أقلييات هي بحسب التقارير الأكثر تضرراً. ومع أن الحكومة ذكرت أن جميع مرافق الاحتجاز المستخدمة خلال الاحتجاجات هي مرافق رسمية وخاضعة للإشراف القضائي، فقد تلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير تفيد بأنه نتيجة لاكتظاظ السجون في محافظة كردستان، ولا سيما في أعقاب الاحتجاجات التي عمت البلد، لجأت قوات حرس الثورة الإسلامية إلى استخدام مرافق احتجاز غير رسمية، بما في ذلك الأقبية والمنازل، لاحتجاز المحتجين. ووفقاً لروايات شهود حلتها مفوضية حقوق الإنسان، هناك ادعاءات خطيرة بأن حراس السجون يمارسون التعذيب والاعتداء الجنسي، أو يهددون بهما، في تلك المرافق. وأفادت الادعاءات بأن أفراداً محتجزين في هذه المرافق، بمن فيهم نساء، لبثوا في الحبس الانفرادي لمدة تصل إلى أسبوع<sup>(18)</sup>.

## جيم - حرية الرأي والتعبير

17 - واصلت السلطات تطبيق نهجاً صارماً للأمن القومي لتبرير القيود المفروضة على الحق في حرية الرأي والتعبير، على الإنترنت وخارجها. ودعا المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية، في كلمة له أمام المسؤولين القضائيين في 27 حزيران/يونيه 2023، السلطة القضائية إلى ”القضاء على الأصوات المعارضة“ من الفضاءات الإلكترونية<sup>(19)</sup>. كما دعا القضاء إلى تشديد الرقابة على الفضاء السيبراني. وهذا التطور مثير للقلق بشكل خاص بالنظر إلى أنه يهدد بزيادة تقييد الحيز الرقمي الخاضع بالفعل لقيود ورقابة

(17) المرجع نفسه.

(18) المرجع نفسه.

(19) انظر <https://farsi.khamenei.ir/speech-content?id=53222> (باللغة الفارسية).

مشددة في جمهورية إيران الإسلامية. ولا يزال عدد من تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي محظورا، ويظل آخر حظر فرض تطبيقاً أنشئ حديثاً ومستخدماً على نطاق واسع من تطبيقات التواصل الاجتماعي. ولا تزال ترد تقارير عن اضطرابات الإنترنت، بما في ذلك الحد من سرعة الإنترنت<sup>(20)</sup>.

18 - ويساور الأمين العام القلق إزاء التقارير التي تفيد بمراقبة الفضاءات الإلكترونية. ففي 27 نيسان/أبريل 2023، أُلقي القبض على ناشط سياسي في منزله وصودرت أجهزته الإلكترونية بعد أيام من مشاركته في اجتماع مائدة مستديرة افتراضي على إحدى منصات التواصل الاجتماعي. وأطلق سراحه بكفالة بعد ثلاثة أيام. وجرت محاكمته في 10 تموز/يوليه 2023، في الفرع 29 من محكمة الثورة في طهران. ووجهت إليه تهمة "التجمع والتواطؤ ضد أمن البلد عن طريق المشاركة في اجتماع الحوار لإنقاذ إيران". وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن هناك معلومات متاحة عن حكم المحكمة. وفي حزيران/يونيه 2023، أُلقي القبض بحسب التقارير على خمسة رجال وامرأتين لتأليف قصيدة على نفس المنصة<sup>(21)</sup>. ولم يتم الإعلان عن التهم المحددة الموجهة إليهم. وقد تؤدي السيطرة المتزايدة على الفضاءات الإلكترونية إلى زيادة الرقابة الذاتية وخنق الأصوات المستقلة والمتنوعة، لا سيما بين النساء والفتيات.

19 - وفي الفترة بين 16 أيلول/سبتمبر 2022 و 31 آذار/مارس 2023، احتجز بحسب التقارير 17 صحفياً يتألفون من 9 رجال و 8 نساء في سياق الاحتجاجات<sup>(22)</sup>. وفي مايو/أيار 2023، باشرت السلطات إجراءات المحاكمة المغلقة للصحفيتين إيلاهي محمدي ونيلوفار حميدي. واعتقلت الصحفيتين في أواخر أيلول/سبتمبر 2022 ووجهت إليهما تهمة "التآمر والتمرد على الأمن القومي" و "الدعاية المعادية للدولة". وقد احتجزتا في سجن إيفين وسجن قرتشك للنساء. ونشرت نيلوفار حميدي صورة لوالدي جينا مهسا أميني في المستشفى مع ابنتهما حين كانت في غيبوبة وكانت من أوائل الذين أبلغوا عن وفاة السيدة أميني. أما إيلاهي محمدي فقد أُلقي القبض عليها بعد تغطيتها لجنازة السيدة أميني في مسقط رأسها سقز. وتفيد التقارير بأنه لم تتح للصحفيتين إمكانية الاتصال بمحاميهما قبل بدء محاكمتهما<sup>(23)</sup>. وأعرب الأمين العام في تقريره المؤقت عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية عن شواغله إزاء احتجازهم التعسفي (A/HRC/53/23).

20 - وفي تموز/يوليه 2023، منعت محكمة في طهران رئيس تحرير صحيفة/عتماد من ممارسة أي أنشطة صحفية لمدة عام. ووجهت له تهمة "نشر محتوى كاذب" فيما يتعلق بمقالات تتعلق بالاحتجاجات

(20) Article 19, "Iran: Supreme Leader orders judiciary to further restrict online freedoms", 6 July 2023 متاح في الموقع الشبكي: [www.article19.org/resources/iran-supreme-leader-orders-judiciary-to-further-restrict-online-freedoms/](http://www.article19.org/resources/iran-supreme-leader-orders-judiciary-to-further-restrict-online-freedoms/)

(21) Hengaw Organization for Human Rights, "Seven civil activists engaged in clubhouse platform have been detained in Tehran", 26 June 2023 متاح على الرابط: <https://hengaw.net/en/news/2023/06/seven-civil-activists-engaged-in-clubhouse-platform-have-been-detained-in-tehran>

(22) Reporters without Borders, "Iran: RSF alerts on renewed wave of heavy-handed arrests targeting journalists", 16 May 2023 متاح على الرابط: <https://rsf.org/en/iran-rsf-alerts-renewed-wave-heavy-handed-arrests-targeting-journalists>

(23) Reporters without Borders, "RSF denounces sham trials of journalists Niloofar Hamedei and Elaheh Mohammadi in Iran", 26 May 2023 متاح على الرابط: <https://rsf.org/en/rsf-denounces-sham-trials-journalists-niloofar-hamedei-and-elaheh-mohammadi-iran>

التي عمت البلد، في أعقاب شكوى قدمها ضده فرع طهران من قوات الحرس الثوري الإيراني<sup>(24)</sup>. ويكره الأمين العام أنه، كما ورد في التعليق العام رقم 34 (2011) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، "لا ينبغي معاقبة الصحفيين على قيامهم بأشطتهم المشروعة"، بما في ذلك تغطيتهم للاحتجاجات (الفقرة 46).

21 - ومما يثير جزع الأمين العام أيضا الإجراءات المتخذة ضد الأفراد الذين ينظر إليهم على أنهم ينتقدون سياسات الدولة المتعلقة بالحجاب الإلزامي<sup>(25)</sup>. ففي 15 تموز/يوليه 2023، ألقى القبض على الممثل محمد صادقي بعد أن تحدث على إحدى منصات التواصل الاجتماعي مدافعا عن حقوق المرأة في اختيار الطريقة التي تريد أن ترتدي بها ملابسها.

## دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

### 1 - الفقر وتزايد عدم المساواة وتكاليف المعيشة

22 - ظلت جمهورية إيران الإسلامية تعاني من ارتفاع معدلات التضخم إلى جانب انخفاض كبير في قيمة الريال الإيراني مقابل دولار الولايات المتحدة<sup>(26)</sup>. وبالتزامن مع ذلك، ارتفعت مستويات الفقر والبطالة. فوفقا للأرقام الرسمية للمركز الإحصائي الإيراني، بلغت البطالة في جمهورية إيران الإسلامية معدل 8,2 في المائة في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2023. إلا أنه وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، كان معدل البطالة أعلى، حيث بلغ 9,8 في المائة في نيسان/أبريل 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0,6 في المائة مقارنة بعام 2022<sup>(27)</sup>. ووفقا لتقرير رسمي نشره في أيار/مايو 2023 مركز أبحاث المجلس، وهو فرع الأبحاث الرسمي لبرلمان جمهورية إيران الإسلامية (المجلس)، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بمقدار 11 مليون في الفترة بين آذار/مارس 2011 وآذار/مارس 2021. ويؤكد المركز كذلك أنه في عام 2020، بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين يعيشون تحت خط الفقر بحسب التقديرات 30,4 في المائة. وتشير التقديرات إلى أن هذا الرقم يزيد في المناطق الريفية (35,6 في المائة) عنه في المناطق الحضرية (28,8 في المائة).

23 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى ارتفاع التضخم إلى زيادة كبيرة في أسعار السلع الأساسية. فوفقا للمركز الإحصائي الإيراني<sup>(28)</sup>، ارتفع التضخم من 44,8 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى ذروة 55,5 في المائة في نيسان/أبريل 2023 وانخفض إلى 39,4 في المائة في تموز/يوليه 2023. ووفقا للمعلومات الواردة، هناك شواغل كبيرة بشأن استمرار سوء إدارة المياه والبيئة، مما قد يؤثر على الأمن الغذائي في البلد<sup>(29)</sup>. وأدت الزيادة الكبيرة في عدد سكان المناطق الحضرية في البلد، الذين يقدر حاليا أنهم يشكلون نسبة 75 في المائة من مجموع السكان، إلى خلق المزيد من التحديات الكبيرة وفرضت ضغوطا

(24) انظر [www.rferl.org/a/iran-bans-journalist-behzadi-etemad-editor/32525639.html](http://www.rferl.org/a/iran-bans-journalist-behzadi-etemad-editor/32525639.html)

(25) انظر [www.bbc.com/persian/world-66172691](http://www.bbc.com/persian/world-66172691) (باللغة الفارسية).

(26) في وقت نشر هذا التقرير، كان دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة يعادل 42 000 ريال إيراني، استنادا إلى سعر الصرف الذي نشره مركز صرف الذهب والعملات التابع للمصرف المركزي لجمهورية إيران الإسلامية، وهو ما يعادل سعر الصرف الرسمي. ومع ذلك، كان سعر الصرف أعلى في مكاتب الصرافة الرسمية.

(27) انظر [www.imf.org/external/datamapper/profile/IRN](http://www.imf.org/external/datamapper/profile/IRN)

(28) انظر [www.amar.org.ir/](http://www.amar.org.ir/) (باللغة الفارسية).

(29) تقرير مقدّم إلى مفوضية حقوق الإنسان.



على الاقتصاد والبيئة. وتشمل هذه التحديات زيادة التلوث، والفقر في المناطق الحضرية، وارتفاع استهلاك الطاقة، وتزايد الطلب على البنية التحتية الأساسية. وفي هذا الصدد، يكرر الأمين العام تأكيد أهمية تقييم أثر الزيادة في عدد سكان المناطق الحضرية على حقوق الإنسان في سياق التحديات الاقتصادية الكبيرة. وتتأثر سلبا طائفة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في سكن لائق، والصحة، والبيئة النظيفة والصحية والمستدامة، والمياه والغذاء، ولا سيما نتيجة لزيادة استخدام أنواع الوقود الشديدة التلويث مثل المازوت، نظرا لمحدودية إمكانية الوصول إلى مصادر أنظف للطاقة بسبب الجزاءات. والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى هي الأكثر تضررا من تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب أوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة، على النحو المفصل في التقرير المؤقت للأمين العام (A/HRC/53/23).

## 2 - الجزاءات

24 - منذ أن بدأت الاحتجاجات التي عمّت البلد في أيلول/سبتمبر 2022، فرضتُ عقوبات إضافية على جمهورية إيران الإسلامية من قبل كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن معظم العقوبات رفعها الاتحاد الأوروبي أو انقضت صلاحيتها لدى إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015، فقد فرض الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية على 200 شخص إيراني و 37 كيانا إيرانيا بسبب انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت في سياق الاحتجاجات<sup>(30)</sup>. وبالمثل، فرضت الولايات المتحدة مزيدا من الجزاءات خلال العام الماضي، ولا سيما ضد أشخاص وكيانات لارتكابهم انتهاكات مماثلة. وفرضت جزاءات على جهات فاعلة إيرانية تابعة للدولة مسؤولة عن الاحتجاز غير المشروع لرعايا الولايات المتحدة في جمهورية إيران الإسلامية، وكذلك على مسؤولين بسبب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات والرقابة على الإنترنت<sup>(31)</sup>. وتم فرض أكثر من 40 من الجزاءات على الأشخاص منذ أيلول/سبتمبر 2022<sup>(32)</sup>.

25 - وفي حين طبقت بعض الإعفاءات، يكرر الأمين العام الإعراب عن قلقه لأن العملية التنظيمية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية غير الخاضعة للجزاءات، ونقص العملات الأجنبية، والإفراط في الامتثال من جانب أطراف ثالثة يحتمل أن تتأثر، قد حدت من المعاملات الإنسانية (A/HRC/43/20، الفقرة 54، و A/74/273، الفقرة 62). ولا يزال من دواعي القلق أن القيود الكبيرة المفروضة على القطاع المصرفي الإيراني كان لها تأثير سلبي على قطاع الصحة وإيصال المعونة الإنسانية (A/75/287، الفقرة 45).

26 - ولا تزال ترد تقارير تقييد بنقص الأدوية المتخصصة والمنقذة للحياة، ولا سيما لمرضى الربو والسرطان وتصلب الأوعية والأعصاب المتعدد، وللمرضى الذين يعانون من أمراض وراثية أخرى، مثل انحلال البشرة الفقاعي والثلاسيميا والناعور والسماك الشائع وبعض أشكال السكري وأمراض القلب.

(30) انظر [www.consilium.europa.eu/en/policies/sanctions/iran/timeline-iran-eu-restrictive-measures/](http://www.consilium.europa.eu/en/policies/sanctions/iran/timeline-iran-eu-restrictive-measures/).

(31) انظر [www.state.gov/iran-sanctions/](http://www.state.gov/iran-sanctions/).

(32) المرجع نفسه.

## 3 - وضع المهاجرين واللاجئين الأفغان

27 - لا تزال جمهورية إيران الإسلامية تستضيف تجمعا سكانيا من أكبر تجمعات المهاجرين واللاجئين في العالم، ولا سيما من أفغانستان. وفي عام 2022، أجرت الحكومة إحصاء لعدد كل الرعايا الأفغان الذين لا يحملون وثائق في البلد، بمن فيهم الذين وفدوا بعد تولي طالبان مقاليد السلطة في 15 آب/أغسطس 2021<sup>(33)</sup>. وحتى 30 حزيران/يونيه 2022، تم تسجيل أكثر من 2,6 مليون أفغاني لا يحملون وثائق لدى السلطات وإصدار جوازات مرور من أجل تزويدهم بشكل من أشكال الحماية المؤقتة من الإعادة القسرية. وأدرج الأشخاص المسجلون أيضاً في التقرير الإحصائي السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وأشير في التقرير إلى احتياجهم المحتمل للحماية الدولية<sup>(34)</sup>. وحتى عام 2022، تم تسجيل أكثر من 780 000 لاجئ لدى مفوضية شؤون اللاجئين، منهم 762 000 من الأفغان و 18 000 من الرعايا العراقيين. وأفادت الحكومة بأنه من مجموع 2,6 مليون أفغاني شاركوا في عملية إحصاء العدد وحصلوا على قسيمة تفيد ذلك، كان عدد الذين وفدوا بعد آب/أغسطس 2021 يقارب مليون شخص. وتم تمديد صلاحية قسائم إحصاء العدد بشكل منهجي حتى 20 نيسان/أبريل 2023<sup>(35)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش أكثر من 99 في المائة من جميع اللاجئين الأفغان المسجلين في مراكز حضرية، بينما يعيش 1 في المائة في 20 مستوطنة تديرها الحكومة. ويحمل أكثر من 750 000 لاجئ أفغاني بطاقات أمایش التي توفر للاجئين المسجلين تصاريح عمل مؤقتة وإمكانية الحصول على خدمات التعليم والصحة<sup>(36)</sup>. وبعد عملية إحصاء العدد لعام 2022، لم يتم إصدار أي إعلانات أخرى بشأن تمديد قسائم إحصاء العدد لعام 2022. ووفقا لمفوضية شؤون اللاجئين، تنفذ الحكومة نظاما موحدا للهوية يهدف إلى توفير وضع قانوني أكثر استقرارا للرعايا الأجانب في جمهورية إيران الإسلامية<sup>(37)</sup>.

28 - وأدى تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة وتكاليف المعيشة بحسب التقارير إلى زيادة التصورات السلبية والسرود الضارة المتعلقة باللاجئين الأفغان لدى قطاعات من السكان ينظرون إليهم بشكل متزايد على أنهم عبء على اقتصاد البلد. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات لاستضافة الرعايا الأفغان، تلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير تبعث على القلق، لا سيما منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تفيد بأن اللاجئين الأفغان يواجهون بشكل متزايد التمييز والعنف وزيادة محدودة الوصول إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، مما يؤثر سلبا على تمتعهم بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة وفي التعليم. وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022، كانت هناك بحسب التقارير زيادة بنسبة 29 في المائة في عدد الرعايا الأفغان الذين أعيدوا من جمهورية إيران الإسلامية وزيادة بنسبة 23 في المائة في حالات العودة التلقائية<sup>(38)</sup>. وتفيد التقارير بأن عددا من الأفغان الذين لا يحملون بطاقة أمایش أو لا يحملون وثائق أو كانوا في وضع غير قانوني غادروا البلد بعد تعرضهم لاعتداءات بدنية من قبل قوات الأمن، والاحتجاز في ظروف غير صحية، والتعذيب في بعض

(33) انظر <https://data.unhcr.org/en/country/irn>

(34) تقدر مفوضية شؤون اللاجئين أن أكثر من 40 في المائة من الذين يحاولون عبور الحدود تعيدهم حكومة جمهورية إيران الإسلامية.

(35) انظر <https://data.unhcr.org/en/documents/details/102744>

(36) انظر [www.acaps.org/en/countries/iran#](http://www.acaps.org/en/countries/iran#)

(37) انظر <https://data.unhcr.org/en/documents/details/102744>

(38) تقرير مقدّم إلى مفوضية حقوق الإنسان.

الحالات<sup>(39)</sup>. ومن المهم وقف هذه الحوادث الباعثة على القلق والتحقق فيها والمعاقبة عليها ومنع تكرارها؛ وتسلسل هذه الحوادث الضوء أيضا على الحاجة الملحة إلى اعتماد تدابير حماية إضافية لجميع المهاجرين واللاجئين. ومن الضروري أيضا تطبيق تدابير فعالة لمكافحة الممارسات التمييزية والتصورات الضارة المبلغ عنها عن اللاجئين الأفغان.

## هاء - حالة حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء والفتيات

29 - بالإضافة إلى التمييز المنهجي ضد النساء والفتيات الوارد وصفه بمزيد من التفصيل في التقرير المؤقت للأمين العام (A/HRC/53/23)، أُدخلت تطورات تشريعية وسياساتية جديدة قد تزيد من ترسيخ التمييز ضد النساء والفتيات. ففي ذلك التقرير، أعرب الأمين العام عن قلقه إزاء مشروع القانون المتعلق بالعقوبات التقديرية، الذي يهدف إلى توسيع نطاق العقوبات المفروضة على النساء والفتيات لعدم امتثالهن للحجاب الإلزامي. ولم يتم إقرار مشروع القانون بعد. كما يساور الأمين العام القلق إزاء مشروع القانون الرامي إلى دعم الأسرة من خلال الترويج لثقافة العفة والحجاب (المعروف باسم مشروع قانون العفة والحجاب)، الذي اقترحه الحكومة والسلطة القضائية في البداية في 21 أيار/مايو 2023 أمام البرلمان والذي يهدف إلى تعزيز متطلبات ارتداء الحجاب في الأماكن العامة للنساء والفتيات. ومنذ ذلك التاريخ، خضع مشروع القانون لعدة تعديلات، مع إدخال تدابير أكثر صرامة في النسخة الأخيرة منه.

30 - ولا يزال من المثير للقلق أن المسودة الأخيرة لمشروع قانون العفة والحجاب<sup>(40)</sup> من شأنها أن تستحدث نظاما متدرجا للعقوبات، يستهدف النساء والفتيات في المقام الأول، مما سيمنعهن عمليا من التمتع الكامل بحقوق معينة، بما في ذلك حقهن في الصحة والتعليم والعمل، وبحريتهن في التنقل. وستشمل العقوبات أيضا غرامات مالية، وقيودا على إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية، ومصادرة الممتلكات الشخصية، وفرض القيود على السفر، وحظر النشاط على الإنترنت. ويمكن أن تواجه النساء والفتيات اللواتي يكررن ارتكاب المخالفات عقوبة السجن لمدة تصل إلى 25 عاما. بالإضافة إلى ذلك، تنص المسودة الأخيرة لمشروع القانون على عقوبات أشد، بما في ذلك جلد النساء اللواتي يظهرن "مكشوفات في الأماكن العامة" إذا "لم يرتدين الشادور أو الغطاء أو الوشاح أو الشال".

31 - ويتوخى مشروع القانون أيضا استخدام تكنولوجيا المراقبة لتحديد المخالفات في الأماكن العامة وعلى الإنترنت. وبموجب مشروع القانون المقترح، يمكن أن تواجه الموظفات الحكوميات اللواتي يُنظر إليهن على أنهن ينتهكن القانون خصومات على الرواتب والاستحقاقات، وقد يفقدن وظائفهن. كما سيوسع مشروع القانون نطاق إجراءاته العقابية لتشمل مالكي ومديري الأماكن العامة، بما في ذلك المتاجر والمطاعم ودور السينما والمرافق الرياضية والأماكن الترفيهية والمؤسسات الفنية. وتشمل العقوبات المفروضة في حالات عدم امتثال أصحاب الأعمال لتقديم الخدمات للنساء غير المحجبات أو توظيفهن غرامات وحظر السفر. وفي

(39) المرجع نفسه.

(40) انظر [www.ekhtebare.ir/%D9%85%D8%AA%D9%86-%D9%86%D9%87%D8%A7%DB%8C%DB%8C-%D9%84%D8%A7%DB%8C%D8%AD%D9%87-%D8%AD%D9%85%D8%A7%DB%8C%D8%AA-%D8%A7%D8%B2-%D8%AE%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%87-%D8%A7%D8%B2-%D8%B7%D8%B1%DB%8C/](http://www.ekhtebare.ir/%D9%85%D8%AA%D9%86-%D9%86%D9%87%D8%A7%DB%8C%DB%8C-%D9%84%D8%A7%DB%8C%D8%AD%D9%87-%D8%AD%D9%85%D8%A7%DB%8C%D8%AA-%D8%A7%D8%B2-%D8%AE%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%87-%D8%A7%D8%B2-%D8%B7%D8%B1%DB%8C/) (باللغة الفارسية).

وقت كتابة هذا التقرير، تشير التقارير إلى أن مئات الشركات قد أغلقت قسراً لرفضها تطبيق قوانين الحجاب الإلزامي<sup>(41)</sup>.

32 - وفي 15 حزيران/يونيه 2023، أعلن متحدث باسم الشرطة أنه منذ نيسان/أبريل 2023، سُجِّل ما لا يقل عن 108 211 بلاغ عن نساء ينتهكن قوانين الحجاب الإلزامي في الأماكن العامة وأنه تم تحديد هويات 300 من النساء المخالفات المزعومات وإحالتهم إلى القضاء<sup>(42)</sup>. وقدم وزير الداخلية تقريراً عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالعفة والحجاب من قِبَل قوات الشرطة في جمهورية إيران الإسلامية، التي تعمل تحت إشرافه<sup>(43)</sup>. وأشار إلى أنه بموجب هذه الخطة، ستُحرم النساء والفتيات اللواتي يصررن على تحدي الحجاب الإلزامي من الحصول على الخدمات الاجتماعية.

33 - وتُبين المعلومات التي تلقَّتها المفوضية أن عناصر من مشروع القانونين الجديدين قد تكون سارية بالفعل. وتفيد التقارير بأن النساء يُحرمن من الرعاية الطبية والخدمات المصرفية والتعليمية لعدم ارتدائهن الحجاب أو لعدم ارتدائهن بشكل صحيح. ويُزعم أن طالبات الجامعات اللاتي يُنظر إليهن على أنهن ينتهكن قوانين الحجاب الإلزامي قد تعرضن للتهديد بتخفيض درجاتهن، وأُفيد بأنهن قد مُنعن من أداء الامتحانات.

34 - وفي 23 حزيران/يونيه 2023، أعلن رئيس دائرة العدل في محافظة أصفهان أنه تم رفع 1 200 دعوى قضائية ضد نساء لتحديهن الحجاب الإلزامي في المحافظة<sup>(44)</sup>. وقبل ذلك بيومين، ذكر المدعي العام لمحافظة قزوین أن الشرطة رفعت 173 قضية بشأن "نساء غير محجبات وأخللن بالنظام الاجتماعي" في المحافظة<sup>(45)</sup>.

35 - واعتمدت السلطات على الملاحظة الواردة على المادة 638 من قانون العقوبات لجمهورية إيران الإسلامية لمقاضاة النساء اللواتي يظهرن في الأماكن العامة دون حجاب وإدانتهم والحكم عليهن. وتتص تلك الملاحظة على أن النساء اللواتي يُشاهدن في الأماكن العامة دون حجاب يُعاقبن بالسجن لمدة تتراوح بين 10 أيام وشهرين أو بدفع غرامة نقدية. كما لجأت المحاكم إلى أحكام تتعلق بعقوبات بديلة وقضت بأنه بدلا من قضاء عقوبة السجن، ينبغي للنساء المدانات بسبب ظهورهن بدون حجاب في الأماكن العامة أن يقمن بالعمل كعاملات نظافة، أو غسل الجثث في المشارج، أو الخضوع لجلسات مشورة نفسية، وتقديم "شهادات التمتع بصحة جيدة"<sup>(46)</sup>.

36 - ووفقاً للمعلومات التي تلقَّتها المفوضية، أُدينَت ثلاث ممثلات مشهورات، هن آزاده صمدي وأفسانه بايغان وليلى بولوكات، اللاتي ظهرن علنا بدون حجاب، لقيامهن بذلك وصدرت بحقهن مجموعة من الأحكام، بما في ذلك السجن لمدة تتراوح بين 10 أشهر وستينين، وحضور جلسات مشورة نفسية أسبوعية، والقيام بواجبات تنظيف في المستشفيات، والمنع من قيادة السيارة لمدة عامين، وتقديم "شهادة التمتع بصحة

(41) انظر: [www.amnesty.org/en/documents/mde13/7041/2023/en/](http://www.amnesty.org/en/documents/mde13/7041/2023/en/).

(42) انظر [www.etemadonline.com/بخش-اجتماعي-617677/23-نيروى-انتظامى-عفاف-حجاب](http://www.etemadonline.com/بخش-اجتماعي-617677/23-نيروى-انتظامى-عفاف-حجاب). (باللغة الفارسية).

(43) انظر [www.alef.ir/news/4020129044.html](http://www.alef.ir/news/4020129044.html) (باللغة الفارسية).

(44) انظر [www.radiofarda.com/a/32473424.html](http://www.radiofarda.com/a/32473424.html) (باللغة الفارسية).

(45) انظر [www.asriran.com/fa/news/898325/](http://www.asriran.com/fa/news/898325/) دانستان-قزوین-از-ابتدای-اجرای-طرح-عفاف-و-حجاب-تاکنون-برای-۱۷۳-نفر-پرونده-قضایی-تشکیل-شده. (باللغة الفارسية).

(46) انظر: [www.amnesty.org/en/documents/mde13/7041/2023/en/](http://www.amnesty.org/en/documents/mde13/7041/2023/en/).

جيدة“ عند الانتهاء من ذلك<sup>(47)</sup>. وأفيد كذلك بأن مسؤولي الدولة يشوهون سمعة النساء اللواتي يتحدین الحجاب الإلزامي، ويصفونهن بأنهن “فيروسات”<sup>(48)</sup> أو “أمراض اجتماعية”<sup>(49)</sup>. كما ورد أن مسؤولي الدولة يربطون خيار عدم ارتداء الحجاب بمختلف “الاضطرابات النفسية” التي تحتاج إلى “علاج”، بما في ذلك “اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع” أو “الاضطراب الهستيري” أو “الاضطراب الثنائي القطب”<sup>(50)</sup>.

37 - وفي 18 تموز/يوليه 2023، أكد نائب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي أن السلطات أصدرت تحذيرات لأكثر من 300 فنانة كن غير محجبات، ونتيجة لذلك، لم يعد لدى بعض الفنانات تصريح للعمل<sup>(51)</sup>.

38 - ويساور الأمين العام قلق بالغ إزاء التقارير التي تقيد بأن شرطة الآداب، المعروفة رسمياً باسم “گشت ارشاد” (دوريات الإرشاد)، يجري إعادة نشرها للقيام بجملة أمور تشمل إنفاذ قوانين الحجاب الإلزامي. ففي 16 تموز/يوليه 2023، أكد متحدث باسم الشرطة أنه “اعتباراً من الآن، سيتم نشر الشرطة سيرا على الأقدام وفي مركبات، لإنفاذ قوانين الحجاب الإلزامي في جميع أنحاء البلد”. وحذر من أنه سيتم اتخاذ إجراءات قانونية ضد النساء والفتيات “اللواتي يصررن على خرق القواعد” وهدد بأنه سيتم “إحالتهم إلى القضاء”. وأضاف أن نشر قوات الشرطة مؤخراً كان نتيجة “إصرار” الرئيس سيد إبراهيم رئيسي، ورئيس السلطة القضائية<sup>(52)</sup>.

39 - وهناك مخاوف جدية من أن تؤدي إعادة النشر الفعلية لشرطة الآداب إلى فرض العقوبات على النساء والفتيات أكثر من غيرهن، وهو ما قد يتفاقم بسبب مشروع قانون العفة والحجاب إذا تم إقراره. وبالنظر إلى المزاعم الخطيرة بالاستخدام التعسفي للقوة من جانب شرطة الآداب، وهي مزاعم تكتسي أهمية خاصة في حالة جينا مهسا أميني، حيث أدت إلى اندلاع احتجاجات في جميع أنحاء البلد، فإن النشر الذي تم مؤخراً قد يؤدي إلى مزيد من الانتهاكات ويعمق المظالم. ومنذ الإعلان، أظهرت التقارير ومقاطع الفيديو المتداولة على الإنترنت قوات الأمن وهي تعتدي بعنف على النساء في طهران وفي مدينة رشت بمحافظة غيلان، أثناء محاولتها اعتقالهن لظهورهن بدون حجاب. وأفادت التقارير أيضاً أن الشرطة أطلقت الغاز المسيل

(47) انظر [www.hra-news.org/2023/hranews/a-42126/](http://www.hra-news.org/2023/hranews/a-42126/) (باللغة الفارسية).

(48) انظر [www.khabaronline.ir/news/1706189/%D8%B1%D9%88%D8%B2%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%87-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7-%DA%AF%D8%B1%D9%85-%D8%B4%D8%AF%D9%86-%D9%87%D9%88%D8%A7-%D9%88%DB%8C%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%A8%DB%8C-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%A8%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%87-%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%87%D8%AF](http://www.khabaronline.ir/news/1706189/%D8%B1%D9%88%D8%B2%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%87-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7-%DA%AF%D8%B1%D9%85-%D8%B4%D8%AF%D9%86-%D9%87%D9%88%D8%A7-%D9%88%DB%8C%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%A8%DB%8C-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%A8%DB%8C-%D8%AF%D8%B1-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%87-%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%87%D8%AF) (باللغة الفارسية).

(49) انظر [www.espadanakhbar.ir/news/%D8%A8%DB%8C-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%A8%DB%8C-%DB%8C%DA%A9-%D8%A8%DB%8C%D9%85%D8%A7%D8%B1%DB%8C-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%DB%8C-%D8%A7%D8%B3%D8%AA](http://www.espadanakhbar.ir/news/%D8%A8%DB%8C-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%A8%DB%8C-%DB%8C%DA%A9-%D8%A8%DB%8C%D9%85%D8%A7%D8%B1%DB%8C-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%DB%8C-%D8%A7%D8%B3%D8%AA) (باللغة الفارسية).

(50) انظر: [www.amnesty.org/en/documents/mde13/7041/2023/en/](http://www.amnesty.org/en/documents/mde13/7041/2023/en/).

(51) انظر [www.irna.ir/news/85170645/](http://www.irna.ir/news/85170645/) هاشمي-هنرمندان-را-حمايت-می-کنیم-اما-قانون-گرينزی-را-تاب-نمی-آوريم-فيلم. (باللغة الفارسية).

(52) انظر [www.farsnews.ir/news/14020425000371/](http://www.farsnews.ir/news/14020425000371/) گشت%80%8C%E2%هاى-خودروبی-پلیس-برای-برخورد-با-هنجارشکنی%80%8C%E2%هاى-اجتماعی. (باللغة الفارسية).

للمدع على حشود من الناس كانوا يحاولون مساعدة ثلاث نساء على الفرار من الاعتقال على أيدي قوات الأمن في رشت<sup>(53)</sup>. وفي 14 حزيران/يونيه 2023، أكد متحدث باسم الشرطة أن ما يقرب من مليون امرأة تلقين تحذيرات عبر الرسائل النصية القصيرة من عدم ارتداء الحجاب وتم تهديدهن بمصادرة سياراتهن إذا تم القبض عليهن وهن يقدن بدون حجاب. ونتيجة لذلك، صودرت 2 000 سيارة لمدة أسبوعين على الأقل، وأحيلت أكثر من 4 000 امرأة إلى السلطات القضائية<sup>(54)</sup>.

## واو - حالة حقوق الإنسان المتعلقة بالمحامين

40 - يشكل استمرار استهداف المحامين عائقاً إضافياً أمام تحقيق المساءلة عن الانتهاكات السابقة والمستمرة. ففي 27 حزيران/يونيه 2023، أقر البرلمان طلب التحقيق في أنشطة رابطات المحامين ونقاباتهم، مما سيمكن القضاء وأجهزة أمن الدولة، بما في ذلك وزارة الاستخبارات ومنظمة المخابرات التابعة لفيلق الحرس الثوري الإسلامي، من التحقيق مع رابطات المحامين في جميع أنحاء البلد وكذلك مع نقاباتهم المركزية في طهران. وبموجب نفس الطلب، سيتم أيضاً تمكين جهاز أمن الدولة من استعراض المؤهلات القانونية للمحامين الأعضاء في رابطة المحامين، مما يمكّن من اختيار المحامين المسموح لهم بالعمل رسمياً في البلد. وفي ظل البيئة الراهنة، تحدُّ هذه الأوامر التوجيهية من استقلال المحامين ورابطة المحامين.

41 - واستدعت السلطات القضائية 55 محامياً ومحامية إلى الفرع 2 من مكتب مدعي عام الثورة في بوكان، بمحافظة كردستان. وقدم المدعي العام في بوكان شكوى ضد هؤلاء المحامين والمحاميات في 5 تموز/يوليه 2023 لتوقيعهم على بيان يعلن عن استعدادهم لتقديم المساعدة القانونية لعائلة جينا مهسا أميني سعياً لتحقيق العدالة في قضيتها<sup>(55)</sup>. ونقلاً عن التقارير، حُكم على المحامين العاملين في مجال حقوق الإنسان، محمد سيف زاده ومُرضية نيكارا بالسجن لمدة عام بتهمة القيام بـ "أنشطة دعائية مناهضة للنظام" و "نشر أكاذيب" في 14 أيار/مايو 2023، وذلك لتوقيعها رسالة مشتركة مع محامين وخبراء موجّهة إلى الأمين العام بشأن قمع المواطنين وترهيبهم خلال الاحتجاجات التي عمّت البلد في عامي 2022 و 2023. وقد صدرت هذه الإدانة خلال إجراءات ربما لم تراعى الإجراءات القانونية الواجبة وضمائم المحاكمة العادلة، وتسلب الضوء على استخدام الذرائع لاستهداف المحامين وتقييد أنشطتهم. وبظل لمحامي الدفاع دور محوري في توفير المشورة القانونية الكافية للمتهمين، ولا سيما فيما يتعلق بمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مسؤولو أمن الدولة.

## زاي - حالة حقوق الإنسان المتعلقة بالأقليات

42 - لا تزال الأقليات العرقية والدينية تتعرض للتمييز وتواجه التهميش المنهجي في القانون والممارسة. وتقيد التقارير بأن أفراد الأقليات العرقية، ولا سيما الأقليات العرقية من البلوشستانيين والأكراد وعرب الأهواز يشكلون أغلبية السجناء السياسيين ونسبة غير متكافئة من الأشخاص الذين يُعدمون بناءً على تهم سياسية ومتصلة بالأمن القومي كما أنهم لا يزالون يتأثرون أكثر من غيرهم بالاستخدام المفرط للقوة، وبالتالي يعانون من الإصابات والخسائر في الأرواح، ولا سيما في سياق الاحتجاجات الأخيرة. ففي الفترة الممتدة من

(53) انظر: [www.amnesty.org/en/documents/mde13/7041/2023/en/](http://www.amnesty.org/en/documents/mde13/7041/2023/en/).

(54) انظر [www.etemadonline.com/بخش-اجتماعي-617677/23-نيروي-انتظامي-غفاب-حجاب](http://www.etemadonline.com/بخش-اجتماعي-617677/23-نيروي-انتظامي-غفاب-حجاب). (باللغة الفارسية).

(55) انظر [www.hrw.org/blog-feed/iranian-society-under-crackdown#blog-385453](http://www.hrw.org/blog-feed/iranian-society-under-crackdown#blog-385453).

19 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 23 أيار/مايو 2023، قُتل ما لا يقل عن 490 متظاهرا كرديا في هذا السياق، من بينهم 445 رجلا و 45 امرأة. وفي الفترة الممتدة من 16 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 23 أيار/مايو 2023، أصيب 150 متظاهرا كرديا، من بينهم 135 رجلا و 15 امرأة، بجروح خطيرة، نتيجة لإطلاق النار من جانب قوات الأمن، حسبما ورد. ووفقا للتقارير، كان المتظاهرون غير مسلحين ولم يشكوا تهديدا وشيكا بالموت أو الإصابة الخطيرة للآخرين. وأفيد بأن المتظاهرين المصابين لم يسعوا للحصول على الرعاية الطبية خوفا من الانتقام<sup>(56)</sup>.

43 - وورد أن أفراد الأقلية الدينية البهائية تعرضوا لانتهاكات لحقوق الإنسان بسبب ممارستهم لعقيدتهم، وشمل ذلك الاحتجاز التعسفي والاستجواب والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والاختفاء القسري. وفرضت السلطات مطالب مرهقة بشكل متزايد على أفراد الطائفة البهائية عند محاولتهم دفن أقربائهم المتوفين. وفي 4 نيسان/أبريل 2023، عُلق إشعار على جدار المقبرة البهائية، داخل مقبرة خاوران، الواقعة خارج طهران، يفيد بأن مجلس المدينة قد قرر أن تدير منظمة المقابر الإسلامية جميع شؤون المقبرة اعتبارا من 21 آذار/مارس 2023. ويُزعم أن هذا الإجراء قد أثر على تقاليد الدفن البهائية وأدى إلى فرض رسوم دفن إضافية. ففي 2 حزيران/يونيه 2023، مُنع عدد من أفراد الطائفة البهائية في طهران من دخول المقبرة البهائية لإقامة مراسم جنازة<sup>(57)</sup>.

44 - وفي الفترة الممتدة من 1 حزيران/يونيه إلى 17 تموز/يوليه 2023، تعرض أكثر من 69 مسيحيًا للاعتقال التعسفي من قِبَل السلطات في 11 مدينة، بما في ذلك مدن إسلام شهر وغرمسار وأصفهان وسمنان وشيراز وورامين، ولا يزال هناك ما لا يقل عن ست نساء وأربعة رجال رهن الاحتجاز حتى وقت كتابة هذا التقرير. ووفقا للمعلومات الواردة، وُجّهت إلى بعض المحتجزين تهمة "العمل ضد الأمن القومي من خلال إنشاء كنيسة منزلية أو الانضمام إلى عضويتها". وأفيد بأن الأشخاص الذين أُفْرَج عنهم أُجبروا على توقيع تعهدات بالامتناع عن القيام بمزيد من "الأنشطة المسيحية" أو أُجبروا على حضور جلسات إعادة التثقيف الإسلامي. واستُدعي آخرون لمزيد من الاستجواب في الأيام التي تلت الإفراج عنهم، وأمروا بمغادرة البلد أو أنهيته وظائفهم<sup>(58)</sup>.

45 - ومن شأن إمكانية الأخذ بـ "شهادات الميلاد الاجتماعية على أساس المنطقة والإقليم"، على النحو المقترح في المادة 16 من مشروع قانون العفة والحجاب بهدف "تعزيز نمط الحياة الإسلامي ذات المنحى الأسري وثقافة العفة والحجاب"، أن يزيد من ترسيخ التمييز وتهميش طوائف الأقليات.

46 - وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير أن السلطات واصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير استخدام القوة الفتاكة المفرطة عند المعابر الحدودية ضد ناقلي الوقود الأكراد والبلوشستانيين غير المسلحين، المعروفين باسم "الكولبار" (ناقلو البضائع عبر الحدود) و "السوختبار" (ناقلو الوقود)، على التوالي، في محافظة سيستان وبلوشستان. ويعمل ناقلو الوقود هؤلاء في النقل غير النظامي للوقود عبر الحدود. ففي عام 2022،

(56) تقرير مقدّم إلى مفوضية حقوق الإنسان.

(57) المرجع نفسه.

(58) المرجع نفسه.

أُفيد أنه تم قتل 105 من "السوخنبار" وإصابة 52 آخرين، ويرجع ذلك جزئياً إلى إطلاق النار من جانب قوات الأمن الإيرانية<sup>(59)</sup>.

47 - ووفقاً للمعلومات الواردة، في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى شباط/فبراير 2023، ازداد استخدام الجهات الحكومية لعبارة مهينة ضد المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في جمهورية إيران الإسلامية، وهو ما قد يكون كرد فعل على مشاركة المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في الاحتجاجات التي عمّت البلد وعلى زيادة ظهورهم<sup>(60)</sup>.

## حاء - حالة حقوق الإنسان المتعلقة بالأجانب ومزدوجي الجنسية

48 - يرحب الأمين العام بالإفراج عن 11 من الأجانب ومزدوجي الجنسية، ويشملون 8 رجال و 3 نساء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باحتجاز ما لا يقل عن 12 من الأجانب ومزدوجي الجنسية بثمّ تتعلق بالأمن القومي. ومما يبعث على القلق الشديد أن اثنين من مزدوجي الجنسية قد أُعدما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أُعدم البريطاني - الإيراني علي رضا أكبري في 14 كانون الثاني/يناير 2023 بعد إدانته بثمّ التجسس. وبحسب التقارير الواردة، اختُطف السويدي - الإيراني حبيب شعب خلال زيارة إلى تركيا في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وأُعدم لاحقاً في 6 أيار/مايو 2023 بعد إدانته بتدبير هجوم على عرض عسكري في الأهواز في عام 2018. وورد أن حقوقه في إجراء محاكمة عادلة قد انتهكت، بما في ذلك حقه في توكيل محام من اختياره<sup>(61)</sup>. كما يشعر الأمين العام بالقلق من أن السجين السياسي الألماني - الإيراني البالغ من العمر 68 عاماً، جمشيد شارمهد، معرض لخطر الإعدام بعد أن أدانته الفرع 15 من محكمة الثورة في طهران وحكم عليه بالإعدام في 10 كانون الثاني/يناير 2023 بتهمة "الإفساد في الأرض" فيما يتعلق بتفجير عام 2008 في شيراز، محافظة فارس.

49 - وعلاوة على ذلك، يُزعم أن أسر مواطنين أجانب ومزدوجي الجنسية قد تعرضت للترهيب أثناء سعيها للإفراج عن أقاربها. ففي 18 حزيران/يونيه 2023، أفادت فاريبا ملازهي، المدافعة الفرنسية - الإيرانية عن حقوق الإنسان والمقيمة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أن قوات الأمن في إيران شهر، في محافظة سيستان وبلوشستان، اعتقلت ابنها البالغ من العمر 18 عاماً، والذي عاد إلى جمهورية إيران الإسلامية من المملكة المتحدة بعد زيارتها، إضافة إلى خاله<sup>(62)</sup>. وأكدت الحكومة أن قريتي السيدة ملازهي قد احتُجزتا بتهمة "حيازة أسلحة نارية غير مرخصة والاحتفاظ بها، فضلاً عن إهانة مقدسات الإسلام" وأُفرج عنهما لاحقاً بكفالة.

(59) المرجع نفسه.

(60) انظر <https://6rang.org/english/3511/>.

(61) انظر <https://iranhr.net/fa/articles/5874/> (باللغة الفارسية).

(62) انظر [www.hrw.org/blog-feed/iranian-society-under-crackdown#blog-385297](http://www.hrw.org/blog-feed/iranian-society-under-crackdown#blog-385297).



## طاء - حالة حقوق الإنسان المتعلقة بالطلاب والمعلمين

50 - يساور الأمين العام القلق إزاء نقص الحماية المقدمة لطلاب المرحلتين الابتدائية والجامعية، وإزاء التقارير التي تفيد باستمرار استهداف طلاب الجامعات لممارستهم حقهم في حرية التعبير. وتشير التقارير إلى أن ما يقرب من 720 طالبا قد اعتقلوا بشكل تعسفي منذ بداية الاحتجاجات، وإن تم إطلاق سراح بعضهم في وقت لاحق. بالإضافة إلى ذلك، ورد أن ما لا يقل عن 60 معلما واجهوا الطرد من وظائفهم أو تعليق خدمتهم أو إجبارهم على التقاعد أو إنهاء صرف رواتبهم بدعوى مساندتهم للاحتجاجات أو الاعتصامات<sup>(63)</sup>.

51 - وفي 30 أيار/مايو 2023، زُعم أن مكتب الأمن بجامعة الفنون في طهران منع 40 طالبة من دخول الحرم الجامعي بسبب عدم امتثالهن المزعوم لقواعد الحجاب<sup>(64)</sup>. وزُعم أنه تم تحذير الطالبات في جامعة الشهيد بهشتي من أنهن إذا انتهكن الحجاب الإلزامي، فسيتم إبطال تقدمهن الأكاديمي. ويساور الأمين العام القلق إزاء التدابير غير المتناسبة التي اعتمدها المؤسسات الأكاديمية لمعاقبة عدد كبير من الطالبات لعدم التزامهن بقوانين الحجاب الإلزامي. وقد يكون لذلك أثر سلبي على حق النساء والفتيات في التعليم. وفي 10 تموز/يوليو 2023، مُثّل الناشطان الطالبان، هستي أميري وضياء نبوي، من جامعة العلامة الطباطبائي في طهران، أمام الفرع 26 من محكمة الثورة في طهران، ووُجّهت إليهما تهمة "الدعاية ضد الدولة" لمشاركتهما في احتجاج ضد حالات التسميم المزعومة في المدارس<sup>(65)</sup>.

## ثالثا - المساءلة

52 - يعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء عدم إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها، ولا سيما في سياق الاحتجاجات الأخيرة التي عمّت البلد. وأصررت الحكومة، في آخر ردودها على قائمة المسائل المتعلقة بتقريرها الدوري الرابع المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تموز/يوليه 2023 (CCPR/C/IRN/RQ/4)، على استنتاجات لجنة تقصي الحقائق التابعة لبرلمان جمهورية إيران الإسلامية بأن وفاة جينا مهسا أميني "لا ترتبط بأي شكل من الأشكال باستخدام القوة من أي نوع، ولا حتى بالاعتداءات الجسدية خلال أي مرحلة من مراحل تعاملها مع أجهزة إنفاذ القانون" (المرجع نفسه، الفقرة 29). وكما أبرز التقرير المؤقت للأمين العام (A/HRC/53/23)، تشير تقارير عديدة إلى أن جينا مهسا أميني تعرضت للضرب، بما في ذلك على رأسها، أثناء احتجازها لدى شرطة الآداب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة نشر شرطة الآداب الموصوفة آنفا (انظر الفقرتين 40 و 41) هي إشارة مقلقة فيما يتعلق بالعدالة والمساءلة بالنظر إلى الظروف المحيطة بوفاة جينا مهسا أميني.

53 - وفي 7 أيار/مايو 2023، أصدر الرئيس مرسوما بإنشاء لجنة خاصة "لإجراء تحقيق مفصل ونزيه والتعويض عن أي انتهاك محتمل لحقوق المواطنين" خلال الاحتجاجات التي جرت في أيلول/سبتمبر 2022. واللجنة مكلفة بتلقي الشكاوى المقدمة من الضحايا وأسرههم والتحقيق في هذه الشكاوى. وأكدت

(63) تقرير مقدّم إلى مفوضية حقوق الإنسان.

(64) المرجع نفسه.

(65) انظر [www.hrw.org/blog-feed/iranian-society-under-crackdown#blog-385453](http://www.hrw.org/blog-feed/iranian-society-under-crackdown#blog-385453).

الحكومة أنه سيتم إطلاع الجمهور على النتائج التي ستتوصل إليها اللجنة الخاصة. ولم تكن قد أُتيحت للجمهور أي نتائج حتى وقت كتابة هذا التقرير.

54 - وفيما يتعلق بحالات التسميم المزعومة في المدارس، المبينة بالتفصيل في التقرير المؤقت للأمين العام المذكور أعلاه، في أيار/مايو 2023، ذكرت الحكومة أن التحقيقات أظهرت أنه "لم يتم العثور على أي مادة سامة" وأن الحوادث نُسبت إلى "قنابل الرائحة الكريهة" و "رذاذ الفلفل الحار" و "الهستييريا الجماعية" للطلاب<sup>(66)</sup>. ولا يزال الأمين العام يشعر بالقلق إزاء عدم وجود تدابير للوقاية والحماية من أجل حماية المدارس والطلاب، ولا سيما بالنظر إلى الطابع الواسع النطاق للحوادث المبلغ عنها، والتي تعيد التقارير بأنها أثرت على أكثر من 1 000 طالبا، معظمهم من الفتيات (A/HRC/53/23).

## رابعاً - التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

### ألف - هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة

55 - كررت الحكومة الإعراب عن التزامها بالعمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي 2 حزيران/يونيه 2023، قدمت الحكومة ردودها على قائمة المسائل المتعلقة بتقريرها الدوري الرابع المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR/C/IRN/RQ/4). وقد فات موعد تقديم تقريرها الدوري جمهورية إيران الإسلامية إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت الحكومة إلى أنه يجري إعداد التقريرين المتأخرين، وهي حالياً بصدد إعادة تقديم تقريرها الدوريين الخامس والسادس إلى لجنة حقوق الطفل، اللذين قُدمتا لأول مرة في 7 آب/أغسطس 2023.

56 - وفي نيسان/أبريل 2023، جدد مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره 27/52، ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. ويأسف الأمين العام لاستمرار الحكومة في منع المقرر الخاص من دخول البلد (A/HRC/52/67، الفقرة 3).

57 - وفي الفترة الممتدة من 1 آب/أغسطس 2022 إلى 31 تموز/يوليه 2023، أصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة 13 نشرة صحفية و 24 بلاغا بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وردت الحكومة على 16 بلاغا.

### باء - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

58 - يرحب الأمين العام بالحوار القائم بين الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويشجع الحكومة على مواصلة وتعزيز تفاعلها مع المفوضية في مجال التعاون التقني الموضوعي. وفي عدة مناسبات، أعرب كل من المكتب التنفيذي للأمين العام ومفوضية حقوق الإنسان عن القلق لدى الحكومة إزاء عمليات الإعدام الوشيكة، والتمييز ضد النساء والفتيات، وموضوع المساءلة.

(66) تقرير المجلس الأعلى لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

## خامسا - التوصيات

59 - يحث الأمين العام الحكومة على ما يلي:

(أ) الوقف الفوري لإعدام جميع الأفراد، بمن فيهم الأطفال الجانحون، والأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام لجرائم تتعلق بالمخدرات، والأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام لمشاركتهم في الاحتجاجات، وتخفيف عقوباتهم حسب الاقتضاء؛

(ب) إلغاء عقوبة الإعدام وإقرار وقف فوري لاستخدامها، وحظر إعدام الأطفال الجانحين أيًا كانت الظروف وتخفيف الأحكام الصادرة في حقهم؛

(ج) الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص الذين احتُجزوا تعسفاً، بمن فيهم النساء والفتيات والمدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والصحفيون، بسبب ممارستهم المشروعة لحقوقهم في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي؛

(د) ضمان الحق في التجمع السلمي وضمان تماشي التدابير الأمنية التي تُتخذ في سياق الاحتجاجات مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛

(هـ) كفالة الاحترام التام للحق في اتباع الإجراءات القانونية الواجبة والحق في محاكمة عادلة بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بسبل منها ضمان تمكّن جميع المتهمين، بمن فيهم المتهمون بارتكاب جرائم ضد الأمن القومي، من الحصول على نحو فعال على خدمات مستشار قانوني من اختيارهم خلال مرحلة التحقيق الأولي وجميع مراحل الإجراءات القضائية اللاحقة؛

(و) ضمان إجراء تحقيقات فورية وشفافة وشاملة وفعالة من قِبَل هيئة مستقلة ونزيهة في مزاعم الاستخدام المفرط والقوة والأسلحة النارية عندما لا يكون ذلك أمراً لا مفر منه لحماية الأرواح، وكذلك في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، وظروف السجن غير الملائمة؛ ومقاضاة المسؤولين ومحاسبتهم، بمن فيهم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين أو غيرهم من الموظفين العموميين؛ وإطلاع الجمهور على نتائج التحقيقات؛

(ز) اتخاذ المزيد من الخطوات للقضاء على جميع أشكال التمييز الجنساني والعنف ضد النساء والفتيات في القانون والممارسة، بما في ذلك من خلال تنقيح وإلغاء القوانين والسياسات التي تجرم عدم الامتثال للحجاب الإلزامي؛ والتنفيذ العاجل لتدابير فعالة لاحترام وحماية حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهن، وفقاً للقواعد والمعايير الدولية، وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة على قدم المساواة وبشكل آمن؛

(ح) إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشفافة وفورية وشاملة وفعالة في حالات الاعتداءات المبلغ عنها بالتسميم ضد تلميذات المدارس بهدف محاسبة الجناة؛ وضمان الحق في التعليم دون تمييز؛

(ط) ضمان الحقوق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي لضمان أن أي تقييد للحقوق خارج الإنترنت وعليها يتوافق مع المعايير المعمول بها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ي) ضمان عدم تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والكتّاب والناشطين في مجال حقوق العمال للمضايقة أو الاحتجاز أو الملاحقة القضائية بسبب ممارستهم لعملهم المشروع؛

(ك) ضمان عدم تعرض المهاجرين واللاجئين والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين لأعمال انتقامية أو مضايقة وعدم اعتقالهم أو احتجازهم أو ملاحقتهم قضائياً بسبب ممارستهم لحقوق الإنسان الواجبة لهم؛

(ل) حماية حقوق جميع الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية ودينية، والتصدي فوراً لجميع أشكال التمييز ضدهم؛

(م) اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخفيف من آثار التحديات الاقتصادية والوفاء بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية الفئات المعرضة للخطر؛

(ن) اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين واللاجئين، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة؛ والتصدي لأي شكل من أشكال التمييز وللخطابات الضارة ضد المهاجرين واللاجئين؛

(س) الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية؛

(ع) تقديم التقارير الدورية المتأخرة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وتنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، والتعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك عن طريق قبول زيارات هؤلاء المكلفين بولايات؛

(ف) مواصلة العمل مع مفوضية حقوق الإنسان في تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام وتقارير الآليات الدولية لحقوق الإنسان والنظر في تعزيز تعاونها مع المفوضية، بسبل منها تيسير زيارة يقوم بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى جمهورية إيران الإسلامية ومن خلال عمل المفوضية داخل البلد.

60 - وإذ يشير الأمين العام إلى التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها جمهورية إيران الإسلامية، فإنه يكرر دعوته للدول التي فرضت عليها جزاءات انفرادية إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان إعطاء التدابير، من قبيل الاستثناءات لأسباب إنسانية، مفعولاً فوراً وعملياً وواسع النطاق من أجل التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الناجمة عن تلك الجزاءات.